مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي تنمية إنسانية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية، تهدف بشكل رئيسي إلى تحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والصحي والتعليمي، والتقليص من حدة الفقر، وحماية البيئة مع التأكيد على ضمان حقوق الأجيال التالية.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

حيث عرف تقرير بروتلاند التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها."

كما تعرف بأنها "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها كليا أو جزئيا".(قاموس ويبستر 1998)، كما تعرف بأنها "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم والقدرات البيئية، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة."

وفي تقريره من أجل التغيير عرف مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية المستدامة بأنها تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزيع عائداته بشكل عادل أيضا وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، إنها تنمية لصالح الفقراء الطبيعة والمرأة وتستند على النمو الذي يحافظ على البيئة. تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقيق العدالة بينهم"

كما عرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار إرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

و عرفه المشرع الجزائري التنمية المستدامة بموجب القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث تنص المادة 4 فقرة 4 "التنمية المستدامة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.

مفهوم التنمية المستدامة

تستنتج من التعاريف السابقة نتيجتين هما:

– أن التنمية المستدامة تنتهج مقاربة جديدة مغايرة للتنمية الاقتصادية التقليدية، فهي تحترم الحدود الايكولوجية التي من شأنها أن تجعل البيئة قادرة على الاستيعاب والتجديد كما أنها تحافظ على التنوع البيولوجي

– انتفاع الأجيال الحالية بحقوقهم والوفاء بحاجاتهم دون المساس بحقوق وحاجات الأجيال المقبلة والحفاظ على الأرصدة البيئية بانتهاج الاستغلال العقلاني الرشيد حتى لا تتعرض للزوال.

المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة

تستمد خصائص التنمية المستدامة من تقرير لجنة برنت لاند ومبادئ إعلان ريو"، إذ ورد في تقرير لجنة برنت لاند أن الوضع الجديد يفرض على الأمم أن تستهدف نوعا من التنمية يصبح فيه الإنتاج والمحافظة على الموارد بمشاركة الإنسان، وفق سياسة تسمح للأفراد بالعيش الحسن والوصولالعادل إلى الموارد وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

الفرع الأول: الإنسان محور التنمية المستدامة

تستمد هذه الخاصية من المبدأ الأول من إعلان ريو دي جانيرو الذي ينص على: "بأن الكائنات البشرية هي في مركز الانشغالات الخاصة بالتنمية المستدامة وله أن يحيا حياة صحية ومنتجة بما ينسجم مع الطبيعة."

من الثابت أن مصير الإنسان مرتبط بالتوازنات البيولوجية والسلسلة الغذائية التي تحتويها النظم البيئية وأي إخلال بهذه التوازنات ينعكس مباشرة على صحة الإنسان وعلى حياته وبقائه، ويكمن الدور الفاعل للإنسان في المحافظة على سلامة النظم البيئية التي تؤمن له حياة أفضل.

وسبق وأن تم تداول الحق في التنمية في عدد من القرارات اللاحقة للجمعية العامة، ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد بطهران في سبتمبر 1968. كذلك قامت لجنة حقوق الإنسان في مارس 1981، بإنشاء فريق عمل حكومي من خبراء من 15 دولة، الدراسة محتوى ومضمون الحق في التنمية والسبل الفاعلة لإحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعيةوالثقافية الواردة

مفهوم التنمية المستدامة

في المواثيق الدولية على مستوى جميع الدول، خاصة الدول النامية، في سعيها لتعزيز احترام حقوق الإنسان."

وتوجت الجهود المختلفة بقيام الجمعية العامة في سنة 1986 بإصدار إعلان الحق في التنمية، الذي عرف التنمية بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف الى تحقيق رفاهية الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية". كما نصت المادة الثانية منه

– أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه.

– يتحمل جميع البشر مسؤوليتهم عن التنمية فرديا وجماعيا، أخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، فضلا عن واجباتهم اتجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق الإنسانية لذاته وبصورة تامة، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واقتصادي مناسب للتنمية .

– من حق الدولة، ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة الحرة الهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

فالتنمية مرهونة في النهاية بالمحافظة على البيئة وهذه الأخيرة مرهونة بسلوك الإنسان، ومنطق الطبيعة هو منطق التوازن الزلازل مثلا هي تنفس للأرض وليست كارثة بيئية، وعلاقة الإنسان بالطبيعة في الأساس في علاقة طبيعية، بالتالي فالحفاظ على البيئة هو ضرورة إنسانية طالما أن البيئة وسط معقد ومنتج لحقوق: لايوجد هواء نظيف..... لا توجد بيئة صحية..... لا يوجد غذاء صحي ؟؟

الفرع الثاني تحقيق العدالة بين الأجيال

تستمد هذه الخاصية من المبدأ الثالث من إعلان ريو الذي يقضي بأنه "إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة."

مفهوم التنمية المستدامة

فمفهوم التنمية المستدامة لا يشمل فقط قضايا النمو الاقتصادي، وإنما يشمل أيضا المجالات السياسية والاجتماعية والبيئية فهي عملية مركبة ومحصلة لتفاعل جميع العناصر المرتبطة بحركية المجتمع، وتهدف إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية لتحقيق رفاه الجميع، وتجعل الخدمات الاجتماعية حقوقا مشروعة للإنسان كالصحة والتعليم والسكن وغيرها، مع التأكيد على مبدأ الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الموارد البيئية.

ولكون التنمية المستدامة تعمل على ضمان الاستعمال الدائم والمستمر للموارد البيئية، فهي بذلك تدرج مقتضيات البيئة في البرامج والمسارات التنموية، وهي بذلك تحقق للأجيال المقبلة نفس الحظوظ كما للأجيال الحالية في التمتع ببيئة صحية وسليمة وبموارد كافية ومستمرة الوجود على المدى الطويل.

الفرع الثالث: إدماج البيئة في سياسات التنمية

تستمد هذه الخاصية من المبدأ الرابع من إعلان ريو الذي ينص على أنه: "من أجل تحقيق تنمية مستدامة يجب أن تكون حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.

إن إدماج البيئة في كل القرارات الاستراتيجية العامة والخاصة تعد مطلبا أساسيا لضمان التنمية المستدامة. وأن الجمع بين مبدأ الإدماج والحق في التنمية يتطلب ليس فقط الاهتمام بتلبية حاجات الأجيال الحالية ولكن أيضا تلبية حتى حاجات الأجيال القادمة لضمان الاستخدام الأمثل والمستمر والدائم للموارد الطبيعية، كما أن الأخذ في الاعتبار استدامة البيئة عبر الزمن يتطلب ضرورة الاستعمال العقلاني والعادل للموارد البيئية.